القول الصحيح عند تعارض الآية مع الحديث

بحث في علوم القرآن

إعداد/ أحمد محمد عيسى
قسم الدعوة وأصول الدين
كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية
شاه علم - ماليزيا
tamimi@mediu.edu.my

خلاصة—هذا البحث يبحث في القول الصحيح عند تعارض الآية مع الحديث.
الكلمات المفتاحية: التعارض، الآيات، الأحاديث، التعارض.

المقدمة

إذا كنا نتكلم عما يوهم التعارض والاختلاف في القرآن الكريم، فلابد أيضًا أن نعرج عما يظهر فيه تعارض بين القرآن الكريم والحديث الشريف.

موضوع المقالة

أ- بيان مرتبة السنة مع الكتاب:
إذا كنا نتكلم عما يوهم التعارض والاختلاف في القرآن الكريم، فلابد أيضًا أن نعرج عما يظهر فيه تعارض بين القرآن الكريم والحديث الشريف، وقبل أن أضرب أمثلة -ستأتي إن شاء الله تبارك وتعالى- ظاهرها تعارض بين القرآن والحديث لابد أن أتحدث أولًا عن مكانة ومرتبة السنة النبوية، مع كتاب رب العالمين سبحانه وتعالى جل في علاه، فأقول: أنزل الله عز وجل القرآن الكريم على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم هدى للمتقين، ودستورًا للمسلمين، وشفاء لصدور الذين أراد الله لهم الشفاء، ونبراسًا لمن أراد لهم الفلاح والضياء، وهو مشتمل على أنواع من الأغراض التي بعث الله من أجلها الرسل، ففيه التشريع والآداب، والترغيب والترهيب، والقصص والتوحيد، وهو مقطوع بصحته إجمالًا وتفصيلًا، فمن شك في آية أو كلمة أو حرف من حروفه لم يكن مسلمًا.
وأهم ما يعنى به العالم المتفقه في دين الله أن يتعرف إلى أحكام الله في كتابه، وما شرعه الله لعباده من نظم وقوانين.
وقد تلقاه المسلمون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشافهة في عصر الصحابة، نقلًا متواترًا في العصور التالية.
ثم أقول بعد ذلك بعد أن بينت ما ذكر في القرآن الكريم من تشريع وآداب وترغيب وتوحيد أقول: إن الرسول صلى الله عليه وسلم له مهمة أخرى عظيمة غير تبليغ نص القرآن الكريم إلى الناس فحسب، وهي تبيين هذا الكتاب، وشرح آياته، وتفصيل المجمل من أحكامه، وبيان ما أنزله الله في كتابه من قواعد عامة، أو أحكام مجملة، أو غير ذلك، من هنا كان المسلمون في حاجة إلى معرفة بيان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مع حاجتهم إلى معرفة كتاب الله تعالى، ولا يمكن أن يفهم القرآن الكريم على حقيقته، وأن يعلم مراد الله عز وجل من كثير من آيات الأحكام فيه إلا بالرجوع إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الذي أنزل الله عليه من الكتاب ليبين للناس ما نزل إليهم من ربهم.
ومن هنا اتفق المسلمون قديمًا وحديثًا -إلا من شذ من بعض الطوائف المنحرفة- على أن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم -من قول أو عمل أو تقرير- هي من مصادر التشريع الإسلامي، الذي لا غنى لكل متشرع عن الرجوع إليه، من معرفة الحلال والحرام، وهذا أمر دل عليه كتاب الله، كما دل عليه أقوال نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.
ولابد هنا أن أبين وأقول: إن متن القرآن الكريم قطعي الثبوت، ثم منه ما هو قطعي الدلالة، ومنه ما هو ظنيها، أما السنة فالمتواتر منها قطعي الثبوت، وغير المتواتر ظني الثبوت في تفصيله، وإن كان قطعيًا في جملته.
ومرتبة ظني الثبوت في نوعيه -قطعي الدلالة وظنيها- يأتي بعد مرتبة قطعي الثبوت بنوعيه، ومن هنا كانت مرتبة السنة النبوية المطهرة بعد مرتبة الكتاب.
وأيضًا فإن السنة إما أن تكون بيانًا للكتاب أو زيادة عليه، فإن كانت بيانًا فهي في الاعتبار بالمرتبة الثانية عن المبين، فإن النص الأصلي أساس، والتفسير بناء عليه، وإن كانت زيادة فهي غير معتبرة إلا بعد أن لا توجد في الكتاب، وذلك دليل على تقدم اعتبار الكتاب.
هذا ما يدل عليه النظر العقلي، وقد تأيد ذلك بجملة من الأخبار والآثار، من ذلك حديث معاذ رضي الله تعالى عنه، الذي أخرجه أبو داود والترمذي، وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟». قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد» قال: بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «فإن لم تجد» قال: أجتهد رأيي.
وهذا الحديث في الحقيقة فيه ضعف، وستأتي إشارة إلى ذلك، ومما كتبه عمر إلى شريح القاضي: "إذا أتاك أمر فاقض بما في كتاب الله، فإن أتاك بما ليس في كتاب الله فاقض بما سن فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم". وفي رواية عنه: "إذا وجدت في كتاب الله فاقض به ولا تلتفت إلى غيره". وقد بين المراد من هذا في رواية أخرى: "انظر ما تبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحد، وما لم يتبين لك في كتاب الله فاتبع سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم".
وروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال: "من عرض له منكم قضاء فليقض بما في كتاب الله، فإن جاءه ما ليس في كتاب الله، وكان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال به".
وقد يعارض ما ذكرناه بما روي عن بعض العلماء من أن السنة قاضية على الكتاب؛ إذ هي تبين مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، فيرجع إليها ويترك ظاهر الكتاب، وقد يحتمل نص الكتاب أمرين فأكثر، فتعين السنة النبوية أحدهما فيعمل بها ويترك مقتضى الكتاب.
ألا ترى مثلًا أن آية السرقة قاضية بقطع كل سارق، فخصتها السنة بمن سرق نصابًا محرزا، وهي تفيد قطع اليد، واليد تصدق من الأصابع إلى المرفقين، فخصتها السنة بالكوعين.
وكذلك آيات الزكاة شاملة لكل مال، فخصتها السنة بأموال مخصوصة. وقال الله تعالى: {وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَٰلِكُمْ} [النساء: ٢٤]. فخصصت السنة هذا العموم بنكاح المرأة على عمتها وخالتها.
ومثل ذلك كثير، وهذا من شأنه أن نقول بتقديم السنة على الكتاب، وإلا فمساواتها له.
ويجاب بأن عمل السنة في مثل هذه الحالات تبين مراد الله في كتابه، فهي في آية السرقة تبين أن المراد بالقطع قطعهما إلى الكوعين لا المرفقين، وأن المراد بالسارق سارق نصاب محرز، فهي في هذه الحالة لم تثبت حكمًا جديدًا، وإنما أوضحت وفسرت ما كان مجملًا أو محتملًا، وهذا هو المراد بقول بعضهم: إن السنة قاضية على الكتاب، أي: مبينة له، لا أنها مقدمة عليه.
وقد يعترض أيضًا بأن الأثر عن معاذ فيه مقال كثير، فقد قال الترمذي عنه: لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده ليس بمتصل، وهذا الأثر هو الذي ذكرته سابقًا، وأشرت بأن فيه ضعفًا، وفيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لمعاذ: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟». قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد» قال: بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: «فإن لم تجد» قال: أجتهد رأيي.
هذا حديث في الحقيقة ضعيف، بل إن الجوزجاني رحمه الله عده من الموضوعات، وقال: "هذا حديث باطل، جاء بإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة".
ويجاب عن كلام هذا القائل: مع التسليم بأن هذا الحديث فيه ضعف، نجيب عن هذا الكلام فنقول: إن عمل أبي بكر وعمر وابن مسعود وابن عباس، وغيرهم من أكابر الصحابة مِنَ النقول الثابتة عنهم، وعَمَلُ مَن بعدهم أيضًا من علماء السلف كاف عندنا؛ للدلالة على ما نقول من أن القرآن الكريم يأتي في المرتبة الأولى، وتليه بعد ذلك سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مع إيماننا واعتقادنا أن السنة تبين وتفصل وتوضح أحكام الكتاب.
ولا شك في أن أحاديث الآحاد بما بها من ظنون في طريق ثبوتها يجعلها في المرتبة الثانية بعد القرآن من حيث الثبوت.
وأما من حيث الاجتهاد وفهم النصوص فلابد من الرجوع إلى السنة قبل تنفيذ نصوص القرآن؛ لاحتمال تخصيص السنة لها، أو تقييدها، أو غير ذلك من وجوه الشرح والبيان التي ثبتت للسنة، فهي من هذه الناحية متساوية مع القرآن الكريم من حيث مقابلة نصوصها بنصوصه، والتوفيق بينهما والجمع حين يظهر شيء من التعارض، وهذا لا ينازع فيه أحد مما يقول بحجية السنة.
أنتقل بعد ذلك إلى النقطة التالية في هذا العنصر وهي نقطة (ب)، وهي بعنوان: ضرب أمثلة ظاهرها التعارض بين القرآن الكريم والحديث والجواب عنها.

قد تحدث الإمام الزركشي رحمه الله تبارك وتعالى وعقد فصلًا أيضًا في كتابه "البرهان" قال فيه: "فصلٌ في وقوع التعارض بين الآية والحديث" ونبه عن شيء من ذلك، ودفع التعارض بين الآية والحديث، وأنا حينما أذكر شيئًا من ذلك إنما في الحقيقة أود أن أدفع الاختلاف والاضطراب عن كتاب الله أصلًا، حتى ولو زعم البعض أن هذا الاضطراب جاء من خلال حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذلك سأضرب هنا بعض الأمثلة، وأبين أنه لا تعارض بين القرآن والحديث بفضل رب العالمين سبحانه وتعالى جل في علاه.

وقد قال الإمام الزركشي رحمه الله تبارك وتعالى: "قد يقع التعارض بين الآية والحديث، وهذا يجب أن يعلم بأن هذا التعارض في الظاهر أو للمبتدئين، ولا بأس بذكر شيء للتنبيه لأمثاله.

ومن ذلك قول الله تبارك وتعالى: {وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ} [المائدة: ٦٧]. وقد صح أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم شج يوم أحد، فهل ما أصيب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم في يوم أحد يعارض قول الله تبارك وتعالى: {وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ} [المائدة: ٦٧]؟ لا يعارض.

وقد أجاب أهل العلم عن ذلك بجوابين؛ أحدهما: أن هذا كان قبل نزول هذه الآية؛ لأن غزوة أحد كانت سنة ثلاثة للهجرة، وسورة المائدة من أواخر ما نزل بالمدينة النبوية.

والثاني: بتقدير تسليم الأخير، أعني: أنه شج صلى الله عليه وسلم يوم أحد بعد نزول {وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ} فالمراد العصمة من القتل، وفيه تنبيه على أنه صلى الله عليه وآله وسلم يجب عليه أن يحتمل كل ما دون النفس من أنواع البلاء، فما أشد تكليف الأنبياء.

ومما ذكر فيه التعارض أيضًا بين الآية والحديث ما جاء في قول الحق تبارك وتعالى: {ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} [النحل: ٣٢] مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يدخل أحدكم الجنة بعمله».

وأجيب بوجهين؛ أحدهما: ونقل هذا عن سفيان وغيره أنهم كانوا يقولون: النجاة من النار بعفو الله تبارك وتعالى، ودخول الجنة برحمة الله عز وجل، وانقسام المنازل والدرجات بالأعمال. ويدل له حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن أهل الجنة إذا دخلوها نزلوا فيها بفضل أعمالهم، والحديث رواه الترمذي.

أما الوجه الثاني الذي أجاب به أهل العلم عن التعارض الظاهر بين الآية والحديث أنهم قالوا: إن الباء في الموضعين مدلولها مختلف، يعني أن الباء في قول الله تعالى: {بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} تختلف عن قوله: «لا يدخل أحدكم الجنة بعمله». ففي الآية باء المقابلة وهي الداخلة على الأعراض، وفي الحديث للسببية لأن المعطي بعوض قد يعطي مجانًا، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب.

ومنهم من عكس هذا الجواب وقال: الباء في الآية للسببية، وفي الحديث للعوض، وقد جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «سددوا وقاربوا واعلموا أن أحدًا منكم لن ينجو بعمله». قالوا: ولا أنت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته».

ومنه قوله تعالى مخبرًا عن خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، فإنه يقتضي أن يكون يومًا من أيام الجمعة بقي لم يخلق فيه شيء، والظاهر من الأحاديث الصحاح أن الخلق ابتدأ يوم الأحد، وخلق الله عز وجل يوم الجمعة آخر الأشياء، وهذا يستقيم مع الآية الشريفة، ووقع في صحيح مسلم أن الخلق ابتدأ يوم السبت، وهذا بخلاف الآية، اللهم إلا أن يكون أراد في الآية الشريفة جميع الأشياء غير آدم، ثم يكون يوم الجمعة هو الذي لم يخلق فيه شيء مما بين السماء والأرض؛ لأن آدم حينئذ لم يكن فيما بينهما.

وتتمة لبيان هذه المسألة أذكر بعض الأمثلة، التي ذكرها الإمام ابن قتيبة -رحمه الله تبارك وتعالى- في كتابه النفيس "تأويل مختلف الحديث"، وهذا كتاب في الحقيقة عظيم، ذكر ودفع فيه رحمه الله التعارض الظاهر بين الأحاديث، كما ذكر في بعض المواطن الأحاديث التي زعم بعض الناس أنها تخالف بعض آيات القرآن الكريم.

ومن ذلك أن بعض الناس قالوا: إنه يوجد حديث يخالف كتاب الله تبارك وتعالى، وهذا الحديث هو الحديث الذي أخرجه الترمذي وغيره وفيه يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله تعالى مسح على ظهر آدم عليه السلام، وأخرج منه ذريته إلى يوم القيامة أمثال الذر، وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا: بلا». قالوا: هذا الحديث يخالف قول الله تعالى: {وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى} [الأعراف: ١٧٢] لأن الحديث يخبر أنه أخذ من ظهر آدم، والكتاب -وأعني به الآية- فيها خبر أنه أخذ من ظهور بني آدم.

وقد أجاب الإمام أبو محمد بن قتيبة رحمه الله تبارك وتعالى جوابًا جميلًا دفع فيه هذا التعارض قال فيه: "إن ذلك ليس كما توهموا، بل المعنيان متفقان -بحمد الله ومنّه- صحيحان؛ لأن الكتاب يأتي بجمل يكشفها الحديث واختصار تدل عليه السنة، ألا ترى أن الله تعالى حين مسح ظهر آدم عليه السلام -على ما جاء في الحديث- فأخرج منه ذريته أمثال الذر إلى يوم القيامة، أن في تلك الذرية الأبناء وأبناء الأبناء وأبناءهم إلى يوم القيامة، فإذا أخذ من جميع أولئك العهد، وأشهدهم على أنفسهم، فقد أخذ من بني آدم جميعا من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم.

ومثل هذا ما جاء في قول الله تعالى: {وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ} [الأعراف: ١١] فجعل قوله: {للملائكة اسجدوا لآدم} بعد: {خلقناكم ثم صورناكم}، وإنما أراد بقوله تعالى: {خلقناكم ثم صورناكم} خلقنا آدم وصورناه ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم.

وجاز ذلك لأنه حين خلق آدم خلقنا في صلبه وهيأنا كيف شاء، فجعل سبحانه وتعالى خلقه لآدم خلقه لنا إذ كنا منه.

ومثل هذا مثل رجل أعطيته من الشاء ذكرًا وأنثى، وقلت له: قد وهبت لك شاء كثيرًا، تريد: أني وهبت لك بهبتي هذين الاثنين من النتاج شاء كثيرا. وكان عمر بن عبد العزيز -رحمه الله تبارك وتعالى- وهب لدكين الراجز ألف درهم فاشترى به دكين عدة من الإبل، فرمى الله تعالى في أذنابها بالبركة فنمت وكثرت، فكان دكين رضي الله تعالى عنه يقول: هذه منائح عمر بن عبد العزيز، ولم تكن كلها عطاءه، وإنما أعطاه الآباء والأمهات فنسبها إليه إذ كانت نتائج ما وهب له.

ومما يشبه هذا قول العباس بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنه في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

من قبلها طبت في الظلال وفي مستودع حيث يخصف الورق

يريد: طبت في ظلال الجنة، وفي مستودع يعني: الموضع الذي استودعه من الجنة، حيث يخصف الورق أي: حيث خصف آدم وحواء عليهما السلام من ورق الجنة، وإنما أراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذ ذاك طيبا في صلب آدم عليه السلام.

أذكر أيضًا حديث آخر ذكره الإمام ابن قتيبة رحمه الله، وذكر من شك أو ظن التعارض في كتاب الله، أو بين الآية والحديث ذكروه حجة، ولذلك ذكره الإمام ابن قتيبة، ورد عليه رحمه الله تبارك وتعالى، وهذا الحديث هو ما جاء عنه عليه الصلاة والسلام: «من ترك قتل الحيات مخافة الثأر فقد كفر» قالوا: هذا يناقض ويبطل قول الله تبارك وتعالى: {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ} [النساء: ٣١] قالوا: هذا وإن كان ذنبًا فهو من الصغائر، فكيف نكفره به، يعني: مَن ترك قتل الحيات مخافة الثأر فقد كفر، وأنتم ترون من زنى، ومن زنى إذا قال لا إله إلا الله فهو مؤمن وفي الجنة، ثم تكفرون بترك قتل الحيات، وفي هذا اختلاف وتناقض.

والجواب عن ذلك: هو أنه ليس القصد بترك قتل الحيات، وأن ذلك يكون عظيمًا عند قتلها، وأن هذا يخرج به الرجل إلى الكفر، وإنما العظيم أن يتركها، يعني: يترك قتلها خشية الثأر، وكان هذا أمر من أمور الجاهلية، فليس القصد في الحديث مجرد ترك قتل الحيات، وإنما القصد فيه هو تركها خشية الثأر، وهذا من أمور الجاهلية؛ لأن أهل الجاهلية كانوا يقولون: إن الجن تطلب بثأر الجاني إذا قتل، فربما قتلت قاتله، وربما أصابته بخبل، وربما قتلت ولده، فأعلمهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن هذا باطل، وقال: «من صدق بهذا فقد كفر». يريد بما أتينا به من بطلانه.

والكفر عند أهل السنة والجماعة صنفان؛ أحدهما: الكفر بالأصل، كالكفر بالله تعالى، أو برسله، أو ملائكته، أو كتبه، أو بالبعث، وهذا هو الأصل الذي من كفر بشيء منه فقد خرج عن جملة المسلمين، فإن مات لم يرثه ذو قرابته المسلم ولم يصل عليه.

والكفر الآخر وهو كفر أصغر، وهو الكفر بفرع من الفروع على تأويل، كقوم مثلًا أنكروا خلق الله تبارك وتعالى لأفعال العباد، فهؤلاء لا يقال عنهم بأنهم كفار، أو أنكروا المسح على الخفين، هذا لا يخرج به العباد من الإسلام، ولا يقال لمن كفر بشيء من ذلك كافر، ولذلك نقول في الحديث السابق: ليس المراد بأنه يخرج من الإسلام إن كان مسلمًا إلى الكفر.

وأيضًا هناك حديث زعموا أنه يكذب القرآن الكريم، وهذا الحديث هو ما جاء في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «منبري هذا على ترعة من ترع الجنة». وأيضًا قال صلى الله عليه وآله وسلم: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة». قالوا هذا يناقض قول الله عز وجل: {عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى (١٤) عِنْدَهَا جَنَّةُ الْمَأْوَى} [النجم: ١٤، ١٥]. كما يناقض قوله: {وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ} [آل عمران: ١٣٣]. وقد جاء في الحديث أن الجنة في السماء السابعة، وهذا يناقض أن هناك روضة من رياض الجنة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ونرد عليهم فنقول: إنه لا يوجد هنا اختلاف أو تناقض؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد بقوله عليه الصلاة والسلام: «ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة» أن ذلك بعينه روضة، وإنما أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن الصلاة في هذا الموضع والذكر فيه يؤدي إلى الجنة، فهو قطعة منها.

وقوله: «ومنبري» هذا هو على ترعة من ترع الجنة، يعني: يريد أن يقول بأن منبره صلى الله عليه وسلم على ترعة من ترع الجنة، ولا يريد بذلك أن الجنة أسفل منه، ولعل ما يوضح ذلك: الحديث الذي جاء عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنه قال: "خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: «ارتعوا في رياض الجنة» قالوا: "وما رياض الجنة يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟" قال: «مجالس الذكر». وهذا كما قال في حديث آخر: «عائد المريض على مخارف الجنة» والمخارف: الطرق، ومنه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "تركتكم على مثل مخرفة النعم" أي: طريقها، وإنما أراد: عيادة المريض تؤدي إلى الجنة، فكأنه طريق إليها، وكذلك مجالس الذكر تؤدي إلى رياض الجنة فهي منها. وكذلك قول عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنهما: "الجنة تحت البارقة" يعني السيوف، و"الجنة تحت ظلال السيوف"، يريد أن الجهاد يؤدي إلى الجنة، فكأن الجنة تحته.

وقد يذهب قوم إلى أن ما بين قبره ومنبره صلى الله عليه وسلم حذاء روضة من رياض الجنة، وأن منبره صلى الله عليه وآله وسلم حذاء ترعة من ترع الجنة، فجعلهما من الجنة إذا كانا في الأرض حذاء ذينك في السماء، والأول أحسن كما ذكر الإمام الحافظ ابن قتيبة رحمه الله تبارك وتعالى.

المراجع والمصادر

١- ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري، المتوفي سنة ٨٣٣، النشر في القراءت العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة، حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الجليل، علي محمد الضباع، شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية.
٢- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار ابن حزم، سنة النشر: ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٣- ابن العربي، محمد بن عبد الله الأندلسي (ابن العربي)، أحكام القرآن لابن العربي، دار الكتب العلمية، سنة النشر: -
رقم الطبعة: ط١ : د.ت.
٤- ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، المعروف بتفسير ابن كثير،
دار طيبة، سنة النشر: ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
٥- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة سنة النشر: ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م.
٦- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان = تفسير السعدي (ط. دار السلام)، بتحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق.
٧- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، مكتبة دار الكتاب العربي، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
٨- السيوطي، جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن الكمال بن محمد الخضيري السيوطي، الحاوي للفتاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
٩- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار السلام، سنة النشر: ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
١٠- الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجنكي الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر
سنة النشر: ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
١١- القطان، دكتور مناع القطان، مباحث في علوم القرآن، الناشر: مكتبة وهبة، رقم الطبعة: ١١، تاريخ الطبعة: ٢٠٠٠
١٢- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، التبيان في إعراب القرآن، دار الفكر، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م .
١٣- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، أسباب النزول، دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.